القرار بيد الولايات المتحدة الاميركية، حيث انه ليس على استعداد للمبادرة الى اقتراح أي تسوية يمكن تفسيرها على انها موافقة اسرائيلية على ربط الضمانات بوقف المستوطنات. وصرّح وزير العدل، دان مريدور، في حضور اعضاء لجنة رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية، الموجودين في اسرائيل، ان الضغط الاميركي في موضوع المستوطنات من شأنه الاساءة لمسار السلام، حيث ان الادارة الاميركية بموقفها هذا تزرع الامل في نفوس العرب بامكانية فرض الامور على اسرائيل. وكان مريدور بذلك يشير الى ما تراه اسرائيل رغبة الادارة الاميركية في ارضاء الجانب العربي في مفاوضات السلام، وخاصة الجانب الفلسطيني لضمان استمرار مشاركته فيها (هآرتس، ١٩٩٢/٢/٢٧).

## تجميد الازمة

لم تقتصر الازمة في العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية على موضوع الضمانات المالية، والاستيطان في الارض المحتلة، بل طالت، أيضاً، جوانب أكثر دقة وحساسية عندما تناقلت أجهزة الاعلام الاميركية المعلومات عن قيام اسرائيل بتسريب التقنية العسكرية الاميركية لدول أخرى كالصين وجنوب افريقيا وبعض دول اميركا اللاتينية. وبالتالي ترسخ الانطباع لدى المسؤولين الاسرائيليين في واشنطن وعناصر نشطة من اللوبي اليهودي الاميركي بأن ادارة الرئيس بوش لا ترغب في منح الضمانات لاسرائيل خلال السنة الحالية، لكي تتجنّب، بشكل خاص، تقديم أي انجاز للحكومة الاسرائيلية الحالية قد يعزّز فرص نجاحها في الانتخابات المقبلة. وذكرت اوساط اللوبي اليهودي انها لا ترى أي امكانية لكي تغيّر الادارة الاميركية موقفها الرافض أي تسوية في هذا الموضوع. كما صرّح السفير الاسرائيلي في واشنطن لصحيفة الواشنطن تايمز (١٩٩٢/٣/١٧)، انه في حال استمرار الجمود في موضوع الضمانات «فان الوقت سيحين لكي تنظر اسرائيل في امكانية ابقاء طلبها على الطاولة، بدون تحقيق أي انجاز في هذا المجال». وكان شوفال بتصريحه هذا يستبق البيان الاميركي، الذي جاء في اليوم التالي، مؤكداً الموقف الاميركي الرسمي الداعم لاسرائيل وطلبها الضمانات المالية على ان يتم استخدام هذه الضمانات بما لا يتعارض مع السياسة الاميركية المتّبعة تجاه الارض المحتلة منذ العام ١٩٦٧ (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٣/١٩).

مع صدور هذا البيان في واشنطن، في اثناء زيارة الوزير الاسرائيلي ارنس، ورفض الجانب الاسرائيلي، في الوقت عينه، سحب الطلب الرسمي للحصول على الضمانات المالية، دخلت هذه الازمة مرحلة جمود بانتظار ما ستسفر عنه نتائج انتخابات الكنيست. ودعا شامير أعضاء الحكومة الاسرائيلية الى التزام سياسة «ضبط النفس» ازاء المواقف الاميركية، نظراً لدقة المرحلة التي تمر بها العلاقات بين الطرفين (هآرتس، ١٩٩٢/٣/٢٣).

وعلى الرغم من دعوة شامير لممارسة «ضبط النفس»، الّا انه عاد لتصريحاته المتشدّدة مع عقد مؤتمر (ايباك) السنوي في واشنطن، في محاولة منه لرصّ صفوف يهود الولايات المتحدة الاميركية وراء الموقف الاسرائيلي. فقد أعلن شامير، أمام لجنة الخارجية والامن في الكنيست، ان «الاستيطان اليهودي في مختلف مناطق ارض ـ اسرائيل لن يتوقف طالما هناك يهود ومناطق خالية من السكان» (دافار، ١٩٩٢/٤/٧). وتأكيداً لكلام رئيس الحكومة الاسرائيلية، أعلن وزير البناء والاسكان، ارئيل شارون، ان وزارته تعتزم توسيع الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية باقامة مئات الوحدات السكنية في قلب المناطق السكانية العربية مثل وادي الجوز والحي الاسلامي والمناطق المحيطة (المصدر نفسه).

ومع اغلاق الباب في وجه احتمال الحصول على الضمانات المالية في السنة الحالية، سعت اسرائيل الى تأمين مصادر تمويل أخرى، خاصة من الدول الاوروبية. الّا ان سعيها لم يكن ناجحاً تماماً في هذا المجال أيضاً. فقد صرّحت مصادر ألمانية ان حكومة بون على استعداد لمنح اسرائيل ضمانات بقيمة ملياري مارك (مليار دولار تقريباً) بدلاً من العشرة مليارات مارك التي تطلبها اسرائيل. وأشارت المصادر الالمانية الى ان اسرائيل حصلت، منذ حرب الخليج، على مبلغ ١,٣٥ مليار مارك من حكومة بون، بما في ذلك تمويل الغوّاصتين الجاري بناؤهما لصالح سلاح البحرية الاسرائيلي، وهبة بقيمة